

مصنفة النصوص التشريعية و التنظيمية في مجال الصفقات العمومية

الجزء الأول

2016

ديباجة

يهدف هذا العمل التوثيقي إلى خلق قاعدة معطيات رقمية تهتم بالمنظومة القانونية للصفقات العمومية بالمملكة المغربية، و ذلك بغاية ضمان سرعة الولوج إلى المعلومة المتعلقة بهذا الميدان لفائدة الباحثين والمهنيين، كما يسعى هذا العمل إلى تحليل نصوص هذه المنظومة و تقريب المتباعد منها وفق نسق تسلسلي كرونولوجي و موضوعاتي، و على هذا الأساس تم رسم منهجية تجميع المعطيات المتعلقة بالنصوص التشريعية والتنظيمية لمنظومة الصفقات العمومية وفق سبعة محددات أساسية تتمثل في:

1. التوثيق الرسمي: حيث أن استخراج النصوص تم من خلال الاطلاع على أعداد الجريدة الرسمية باعتبارها الوثيقة المرجعية للإصدار القانوني بالمملكة.
 2. الشمولية: إذ تمت الإحاطة بجميع النصوص المؤطرة للصفقات العمومية من قوانين ومراسيم وقرارات رئيس الحكومة و قرارات وزراء المالية و الداخلية و التجهيز كل في مجال اختصاصه.
 3. التحيين الموضوعاتي: حيث تم الحرص على انتقاء و اعتماد النصوص التي توجد حيز التنفيذ، إذ لم يتم الاعتداد بالنصوص الملغية كما لم يؤخذ بعين الاعتبار مشاريع النصوص.
 4. التسلسل الكرونولوجي: إذ أسس هذا العمل التوثيقي وفق ترتيب عملي ألا و هو المعيار الزمني، وبصيغة أدق تاريخ الإصدار بالجريدة الرسمية حيث تعود أولى النصوص التي ما زال العمل بها جاريا إلى سنة 1976 في حين أن أحدثها يرجع إلى ماي 2016.
 5. الانفتاح: و الذي يتجلى في تجاوز المقاربة التوثيقية الضيقة والتي تقتصر على النصوص الخاصة بالصفقات في مقابل الانفتاح على مختلف النصوص العامة ذات الصلة الموضوعاتية بمجال الصفقات العمومية.
 6. الفعالية: حيث لم يتم الاكتفاء بالمعالجة الإحصائية للنصوص المنظمة للصفقات العمومية بل تعدى الأمر ذلك إلى تحليل البنية النصية عبر جذاذات و جداول تهتم بالكلمات المفاتيح و تخص أيضا المضمون.
 7. الحرصية: و ذلك من خلال حصر العمل على النصوص التي تهتم الموضوع، دون أن تتعدى إلى النصوص ذات الصلة بالتفويضات في تدبير الصفقات، حيث تتسم هذه النصوص بسرعة تغيرها و عدم استقرارها بفعل دينامية تعاقب شاغلي المناصب العليا، و إلى جانب ذلك لم يشمل العمل القرارات الصادرة عن المؤسسات العمومية في ميدان الصفقات العمومية بالنظر إلى خضوعها للقانون العادي.
- إن هذه الضوابط ستمكن الباحث و القارئ لا محالة من التعامل مع هذا المنتج التوثيقي الجديد بأكثر قدر ممكن من السهولة في الولوج و المرونة في الاستعمال و السرعة في تحديد المبتغى.

لقد اعتمدنا ترتيبا للنصوص كالتالي:

- الدستور: خصوصا الفصلين 35 و 36
- نصوص ذات صلة مباشرة بالصفقات العمومية
- نصوص تهم التدبير المفوض و كذا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
- نصوص ذات صلة بالمالية العامة و المراقبة المالية
- نصوص خاصة تتعلق بالصفقات العمومية

فهرس

- الدستور و خصوصا: الفصلين 35 و 36.....5
- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور.....7
- نصوص عامة متعلقة بالصفقات العمومية: اللجنة الوطنية للطلبات العمومية.....9
- مرسوم رقم 2.14.867 صادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) يتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية.....11
- نصوص عامة متعلقة بالصفقات العمومية.....27
- مرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) يتعلق بالصفقات العمومية.....29
- مرسوم رقم 2.13.656 صدر في 11 شوال 1434 (19 أغسطس 2013) بتغيير المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية.....171
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 1871.13 صادر في 4 شعبان 1434 (13 يونيو 2013) بتحديد أجرة تسليم التصاميم و الوثائق التقنية المنصوص عليها في المادتين 19 و 99 من المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية.....173
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 1872.13 صادر في 4 شعبان 1434 (13 يونيو 2013) المحدد بنشر الوثائق في بوابة الصفقات العمومية.....179
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 3011.13 صادر في 24 ذي الحجة 1434 (30 أكتوبر 2013) لتطبيق المادة 156 من المرسوم 2.12.349.....183
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 1874.13 صادر في 9 محرم 1435 (13 نوفمبر 2013) المحدد لنماذج الوثائق المعتمدة في اعداد و تنفيذ الصفقات العمومية.....187
- قرار لوزير الداخلية رقم 3573.13 صادر في 6 صفر 1435 (10 ديسمبر 2013) يتعلق بدفاتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الجهات و العملات و الأقاليم و الجماعات.....303
- قرار لوزير الداخلية رقم 3574.13 صادر في 6 صفر 1435 (10 ديسمبر 2013) يتعلق بدفاتر الشروط المشتركة المطبقة على صفقات الجهات و العملات و الأقاليم و الجماعات.....305
- قرار وزير الداخلية رقم 3575.13 صادر في 6 صفر 1435 (10 ديسمبر 2013) يقضي بتحديد كيفيات تأليف لجان طلب العروض المفتوح أو طلب العروض المحدود أو بالانتقاء المسبق و كذا لجنة المباراة الخاصة بالجهات و العملات و الأقاليم و الجماعات.....307
- قرار لوزير الداخلية رقم 3576.13 صادر في 6 صفر 1435 (10 ديسمبر 2013) يقضي بتحديد عدد و صفة أعضاء لجنة تتبع صفقات الجهات و العملات و الأقاليم و الجماعات، و كذا تنظيم و كيفيات سيرها.....309

- قرار لوزير الداخلية رقم 3610.13 صادر في 8 صفر 1435 (12 ديسمبر 2013) يقضي بتحديد السلطات المؤهلة للمصادقة على صفقات الجهات و العمالات و الأقاليم و الجماعات.....311
- قرار لوزير الداخلية رقم 3611.13 صادر في 8 صفر 1435 (12 ديسمبر 2013) يقضي بتحديد لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع صفقات تفاوضية.....313